

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 20 فبراير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7201



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 اليمنيون هم غاية الإمارات وهدف جهودها الإنسانية

الإمارات اليوم

03 صنع الأمل.. تكريس لثقافة العطاء

تقارير وتحليلات

04 «جلفود 2020».. الإمارات تجمع خبراء ورواد «الغذائي»

05 التوتر بين روسيا وتركيا ينذر بمواجهة بين «الصديقين اللدودين» في إدلب

06 متى ستفكر إسرائيل في شن هجوم نووي ضد إيران؟

شؤون اقتصادية

07 أبوظبي تطرح عطاءات بـ 10 مليارات درهم في 2020

من إصدارات المركز

08 شرق أفريقيا.. الأمن وإرث المشاشة

إنفوجراف

10 القواعد العسكرية الأمريكية في أفغانستان



اليمنيون هم غاية الإمارات وهدف جمودها الإنسانية

كما وصفها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، ستظل أيادي دولة الإمارات دائماً فياضة بالخير ممدودة بالسلام مملوءة بالمودة والدفء للصديق والشقيق، وستظل على الدوام تحمي وتبني وتساند وتعاون الشقيق، وكأنما هي قبس من نور تشكلت صفاته من نخيل هذه الأرض الطيبة الذي يوجد دائماً بأطيب الثمر وأسخى العطايا.

نعم، دولة الإمارات لم تحد يوماً عن الطريق ولم تغير اتجاه بوصلتها التي تؤشر دائماً إلى الخير والبذل في سبيل سعادة الإنسان ورفع الحاجة والفاقة عنه، وكانت في كل وقت وعند كل محطة أو موقف أول من يصل إلى ساحات العطاء وآخر من يغادرها، ولم تتأخر أو تتعاس ولم تتوان عن تضميد الجراح وإغاثة الملهوفين للبعيد.. فكيف بالقرب الذي تربطها به وشائج القربى واللغة والدين والتاريخ ولا ترضى له إلا العيش الكريم والحياة الطيبة؟

إنه اليمن الذي أحبه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وخصه بمكانة كبيرة في نفسه، فحرص باستمرار على أن يكون له نصيب من خير الإمارات إعماراً وتنمية ودعمًا لشعبه الشقيق، وهي سنة تمسكت بها القيادة الرشيدة ومن ورائها شعبها كله، فحملت اليمن في وجدانها وأسكنته ضميرها وبذلت ما بذلت من أرواح أبناء الوطن ومقدّراته في سبيل تجنيبه شبح الهيمنة والأطماع وإبقائه حصناً من حصون الأمة لا أحد يستطيع النيل منه، ومن أجل تمكين أبنائه الكرام من العيش بكرامة، وإنقاذ من عضتهم أنياب الفقر والحاجة وأوجعتهم سياط المرض منهم وتوفير كل ما من شأنه تحسين ظروفهم ومتطلبات الحياة لهم، وتجنّب أجيالهم الجديدة ظلام الجهل والأمية عبر تمكينهم من مواصلة دراستهم في أفضل الظروف الممكنة.

فمنذ انطلاق عملية (إعادة الأمل) في إبريل من عام 2015 عقب انتهاء عاصفة الحزم، ودولة الإمارات تعمل دون كلل أو ملل على إعادة إعمار اليمن وتأهيل بنيته التحتية وتوفير مستلزمات العلاج ومكافحة الأوبئة والأمراض في مستشفياته، وإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية لينعم أطفاله بتعليم يمكّنهم من شق طريقهم نحو مستقبل أفضل، وقدمت إلى جانب جهود وخبرات شبابها المتطوعين الذين يتسابقون للمساهمة في خدمة الشقيق، نحو 22 مليار درهم خلال الفترة من إبريل 2015 وحتى فبراير الجاري.

ولم تغفل دولة الإمارات في وقوفها إلى جانب أهل اليمن ومساعدتها لإزاحة الغمة عنهم أي جانب من جوانب الحياة، فوجهت جهودها ومساعداتها لتأهيل المدارس والمستشفيات، وتأمين الطاقة، وإعادة بناء المطارات والموانئ، وتشديد الطرق وبناء المساكن، وغيرها من المشاريع التي بلغت حد تأمين مصادر الرزق لشرائح متعددة من أبناء الشعب اليمني الذين تقطعت بهم السبل وضافت عليهم الظروف كالأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولأن الصحة هي عماد الحياة، فقد ركزت دولة الإمارات على مكافحة الأمراض والأوبئة السارية التي تنتشر بين الحين والآخر في بعض مناطق اليمن، وكان لجهودها دور كبير وتأثير فاعل في مواجهة وباء الكوليرا الذي انتشر في 19 محافظة يمنية بين عامي 2016 و2018 والقضاء عليه.

وبرغم جرائم الميليشيات الحوثية الانقلابية وحملاتها المحمومة لإعاقة جهود الإغاثة ومنع المساعدات من الوصول إلى مستحقيها من أبناء الشعب اليمني، ومواصلتهم حصار المدن والقرى وتجويع أهلها ونهب وسلب كل ما يستطيعون الظفر به من مواد إغاثية، إلا أن همم أبناء الإمارات وإصرارهم على تحدي المخاطر والمعوقات وعزيمتهم التي لا تلين، استطاعت على الدوام كسر الحصار عن المستضعفين والوصول إليهم برغم أنف الانقلابيين، وتزويدهم بما يخفف عنهم آثار هذا الظلم والعدوان ويمنع عنهم غائلة المرض والجوع، ويؤكد أن غاية الإمارات الأولى هي إنسان اليمن ولا شيء غيره، وأن الهدف هو توفير حياة كريمة له انطلاقاً من رسالتها الإنسانية.

صناع الأمل.. تكريس لثقافة العطاء

مع إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في فبراير 2017 مبادرة «صناع الأمل»، التي تندرج تحت مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، بدأت ثقافة العطاء تترسخ على المستويين الوطني والعربي، وخاصة لدى فئة الشباب الذين كثفوا تبني وممارسة هذه الثقافة، وذلك لإدراكهم أن ذلك سيلقى الاهتمام والرعاية، ويسهم في تعميم هذه القيم على أكبر قدر من المحتاجين، ويعطي الفاعلين والمؤثرين في حقول الخير حافزاً أكبر على مواصلة العمل.

وتستعد دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي، اليوم الخميس 20 فبراير، لتتويج «صناع الأمل» الفائزين باللقب في احتفالية تكريمية تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، وذلك في وقت سجلت فيه مبادرة «صناع الأمل»، أكثر من 92 ألف مشاركة، تعدّ الأكبر منذ إطلاقها، وسط مشاركة جماهيرية واسعة للحفل الذي يتوقع أن يحضره ما يزيد على 12 ألف شخص، الأمر الذي يؤكد الأهتمام البالغ بتقدير أصحاب المبادرات الخيرية، الذين باتوا أكثر عدداً وأكبر تأثيراً، ويشير بلا شك إلى زخم المبادرة على كل المستويات، من خلال تسليط الضوء على النماذج العربية المضيئة في كل ما يتصل بإحداث فارق نوعي في المجتمعات العربية.

احتفالية دولة الإمارات اليوم بصناع الأمل، الذين أنجزوا مبادرات فردية أو جماعية إنسانية مؤثرة، تأتي منسجمة مع توجهاتها العامة في التحفيز على نشر الإيجابية والأمل بين الناس، وحضها بشكل دؤوب على فعل الخير في كل مكان في هذا العالم الشاسع، من خلال تبني ثقافة وممارسات التطوع ومساعدة المعوزين ومد يد العون والمساعدة لكل من صرخ متألماً من أوجاع الفاقة والحاجة، لتصبح دولة الإمارات، بتوجيهات قيادتها الحكيمة وهمة شعبها، أيقونة لمعاني التضامن والتعاقد وترسيخ الأمل في عالمننا العربي الذي يناضل أهله في سبيل محاربة اليأس والتشاؤم، من خلال الثقة بالله وبمبادرات الطيبين المعطاءين التي تحول التحديات إلى فرص، وتقود مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بإصرار وطموح وعزيمة.

إن «صناع الأمل»، المبادرة العربية الأكبر من نوعها، التي يُحتفى من خلالها بأصحاب العطاء في الوطن العربي، وتكريمهم على مبادراتهم ومشاريعهم وبرامجهم الخيرية والإنسانية التي ترتقي بالمجتمعات، عبر مساعدة المحتاجين وإغاثة المنكوبين ورفع المعاناة عنهم، وبما يحسّن نوعية حياتهم، هي مثال واحد وليس وحيداً، على ما تبذله دولة الإمارات من جهود تؤسس لإلهام الشباب العرب على مواصلة مسيرة الخير والتطوع والعطاء من دون كل أو ملل، لما لها من أثر في زرع البهجة في نفوس المعوزين، ونشر قيم الخير والجمال والإنسانية، وتأسيس معاني التفاؤل ومساعدة الناس من دون مقابل؛ فالقاعدة الأهم في ذلك هي العمل بروح متفانية وقلوب نقية لأجل خدمة المجتمعات ورفع الأوطان، ليلقى «صناع الأمل» إثر ذلك، التقدير والتكريم والدعم، مادياً ومعنوياً، لما يبذلونه من جهود جبارة، ومهارات نوعية في بناء مجتمعات تنعم بالازدهار والاستقرار والرفاه.

الحائز اليوم لقب «صانع الأمل»، الذي يحصل على مليون درهم إماراتي، وغيره من الفائزين بالمراكز الأربعة التالية، سيكون صورة مشرقة لكل معاني الإنسانية والتطوع، لأنه يعلم العالم أن العطاء ليس حدثاً طارئاً في الأنفوس، إنما هو منهج حياة يتمدد ويزداد، وهو لا يحتاج إلا إلى شابات وشباب يؤمنون بأن خدمة المجتمعات ونشر قيم الخير ورفع المعاناة عن الفئات المهمشة والهشة هي الوسيلة الأنجح والأكثر تأثيراً في صناعة الحضارة وتحقيق مستهدفات التنمية والتصدي لكل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية في بيئاتهم المحلية، حتى لا ينتشر اليأس ولا تضعف الهمم.

«جلفود 2020».. الإمارات تجمع خبراء ورواد «الغذائي»

يُشكل معرض «جلفود 2020» أهم ملتقى لقادة القطاع الغذائي في العالم، كونه يجتذب سنوياً أكثر من 100 ألف زائر من 200 دولة، ويبحث آخر الابتكارات التي ستعيد تشكيل القطاع، والاتجاهات التي ستتحول إلى معايير معتمدة لتنميتها، بما يضع القطاع في المسار الصحيح، وخاصة ما يتعلق بمستقبله، وكيفية الاستعداد لمواكبة تغيراته.



التي تسعى إلى النهوض بالقطاع إلى اختصار الإجراءات الخاصة بحركة السلع والمنتجات، وتقليل الإجراءات التي تعزز قدرة الشركات المحلية على الاستمرارية والمنافسة.

إن موضوع الإغراق بات يحظى بأولوية لدى قطاع الأغذية والمشروبات، حيث يطالب أصحاب مصانع دولهم باتخاذ إجراءات في وجه المنتجات الأجنبية المدعومة من دول المنشأ، لكون الإغراق يمثل تحدياً كبيراً أمام الصناعات الغذائية، باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية التي ترفد الصادرات الوطنية، وتحتل حيزاً مهماً من التجارة مع الدول. أما الابتكار وتبني تقنيات التكنولوجيا الحديثة، فهما إحدى أهم الاستراتيجيات التي تتطلع إليها الدول الراغبة في تنمية قطاع الأغذية والمشروبات، إذ إن ذلك يعزز عمليات الإنتاج وكفاءتها وجودتها، ويحد من الهدر ويحقق الاستدامة التشغيلية والإنتاجية، بما يسهم في دعم توسع المنتجين، ويعزز قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الواعدة، ويحفز نموها وتطورها، ويدعم انتشارها على المستوى الدولي.

وبرغم كل ذلك، فإن هناك ما ينبىء بتطور قطاع الأغذية والمشروبات، الذي بات يشهد مرحلة حافلة بالتغيير، نتيجة تزايد حجم الطلب على الأغذية الآمنة، وتلبية احتياجات التعداد السكاني المتنامي، وبحث المستهلكين عن منتجات صديقة للبيئة وأكثر جودة وكفاءة وذات أسعار مناسبة. ومن هنا، جاء انطلاق «جلفود 2020» الذي يعوّل عليه في إبقاء أطراف العلاقة الإنتاجية على تواصل واطلاع مستمرين بالمستجدات كلها، حتى يتم اتخاذ سياسات وإجراءات تلبى تلك الحاجات، وتحقق النمو والتنمية للقطاع.

جاء انطلاق فعاليات أعمال الدورة الـ 25 لمعرض الخليج للأغذية «جلفود 2020»، الذي عقد في دبي بين 16 و20 فبراير الجاري، في وقت انطلقت على هامشه، وعلى مدار يومين، فعاليات الدورة الخامسة من المنصة العالمية لصناعة الحلال، التي جاءت هذا العام بعنوان «صناعة الحلال نحو فرص تجارية جديدة» تقود زمامها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، بما يخدم تطوير قطاع صناعة الحلال، وتشكيل علامة فارقة في مسيرة تنمية قطاع الأغذية في دولة الإمارات، من خلال إعلان مبادرة وطنية نوعية في قطاع الأغذية، الذي حققت الدولة فيه نجاحات لافتة للنظر منذ سنوات.

وتوقع مشاركون في المعرض نمو قطاع الأغذية والمشروبات في دولة الإمارات بنحو 7% خلال عام 2020 ليصل حجم الإنفاق على القطاع إلى 123 مليار درهم، ولاسيما في ظل وصول إنفاق المستهلكين على منتجات القطاع إلى 7.2 تريليون دولار سنوياً، وفق تقرير جلفود لتوقعات قطاع المأكولات والمشروبات العالمي. «جلفود 2020» الذي يعد أحد أكبر المعارض النوعية في هذا المجال عالمياً، أتاح أمام المشاركين فرصاً كبيرة للتواصل والاطلاع على أحدث الابتكارات التقنية والمنتجات في صناعة الأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة، ويرسم مستقبل القطاع بالحلول الذكية.

وبرغم رواج ونمو قطاع الأغذية والمشروبات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ فإن هذا القطاع يواجه بعض التحديات التي وضعها «جلفود 2020» في الحساب، يتمثل أهمها في ضرورة حماية الأسواق المحلية من الإغراق، ومكافحة الحمائية التي لا تنسجم مع قواعد السوق الحر في المرونة والتنافسية، إضافة إلى ضرورة تطوير بعض الإجراءات الناظمة للقطاع، وخاصة ما يتعلق بالمعاملة الضريبية، ومواكبة التطور التقني الذي يفرضه الابتكار والثورة الصناعية الرابعة. وعالمياً، تعد التغيرات المناخية أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع الأغذية، نظراً لتأثيرها في المحاصيل الزراعية. كما يُنظر لمحافظة الشركات على حصصها السوقية من المنتجات الغذائية إحدى أهم الأولويات التي يجب التدقيق فيها لأجل نهضة القطاع، ولاسيما في ظل تغير العادات الاستهلاكية، وتغير أسعار السلع والخام ومدخلات الإنتاج، وهو ما حفز الحكومات

التوتر بين روسيا وتركيا ينذر بمواجهة بين «الصديقين اللدودين» في إدلب

تزايدت حدة الخلافات بين روسيا وتركيا اللاعتبتين الأساسيتين في الملف السوري، خصوصاً بعد التقدم الذي حققته قوات نظام الرئيس بشار الأسد والميليشيات التي تقاتل معها المدعومة بقوة من الجيش الروسي في مناطق شمال غربي سوريا، وتحديداً في محافظة إدلب، التي كان جزء واسع من أراضيها حتى وقت قريب، خاضعاً لسيطرة الفصائل المسلحة الموالية لتركيا، وحدثت تماس مباشر بين قوات النظام ونقاط المراقبة التركية في مختلف أنحاء المحافظة.



النظام السوري.

الانتهاكات والمطالب والتهديدات التركية وحتى الأمريكية، قوبلت باتهامات ورفض وتجاهل روسي؛ حيث اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تركيا بالكذب بشأن الوضع في الشمال السوري وبعدم الوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها اتفاقية سوتشي وأستانا، وفي المقدمة منها المحافظة على الاستقرار في المنطقة من خلال محاربة الحركات الإرهابية ومنع الفصائل المسلحة من شن أي هجمات على المناطق التي سيطر عليها جيش النظام، بينما تمثل الرفض في تأكيد الجانب الروسي استمرار دعمه للنظام السوري، وهو ما جاء على لسان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، حين قال إن القوات المسلحة الروسية والمستشارين الروس يدعمون الجيش السوري في مكافحة الإرهابيين، الذين عادوا ليمارسوا نشاطهم انطلاقاً من إدلب، فيما تمثل التجاهل في عدم إبداء أي رد فعل تجاه المطالب التركية بانسحاب الجيش السوري وتهديداتها بمهاجمته في حال عدم الاستجابة.

وتعود جذور التوتر بين أنقرة وموسكو إلى أواخر عام 2015 حينما أسقطت قوات الدفاع الجوي التركي مقاتلة روسية من طراز (سوخوي 24)، ثم مقتل 14 جندياً تركيا خلال النصف الأول من الشهر الجاري جراء قصف القوات السورية لمواقع ونقاط مراقبة تركية في إدلب، حيث تتهم تركيا روسيا بأنها دعمت هذا القصف كنوع من الانتقام لحادثة إسقاط الطائرة.

الخلافات بين ما يمكن أن نسميه «الصديقين اللدودين» التي تأتي في سياق صراع المصالح والنفوذ، دفعت الأمور إلى حافة مأزق سياسي يهدد باندلاع مواجهة عسكرية على الأرض، في ظل التوتر المتزايد الناجم عن الاتهامات التي بات البلدان يتبادلانها عبر مختلف القنوات وعلى أعلى المستويات، التي تجاوزت في الآونة الأخيرة حدود الأزمة السورية ليدخل في إطارها الوضع في ليبيا الذي يتشارك الطرفان أيضاً جزءاً مهماً من ملفاته؛ حيث يمارس كل منهما لعبة الدعم المادي والمعنوي لكل طرف من أطراف الصراع فيه.

التوتر المستجد بدا واضحاً في الخطاب التركي الذي جاء على لسان الرئيس رجب طيب أردوغان عندما اتهم روسيا بأنها تدير النزاع الدائر في ليبيا على أعلى مستوى، وكذلك في المطالب التركية التي جاءت على لسان وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو التي قال فيها إن على روسيا أن تعمل على وقف هجوم الجيش السوري في إدلب وانسحابه إلى ما وراء حدود المحافظة، وتحذيره من أن أنقرة ستستخدم القوة العسكرية لدفعه للتقهقر إذا لم ينسحب بحلول نهاية فبراير الجاري.

ويبدو أن تركيا لا تزال تراهن في إدارتها للأزمة مع روسيا على عضويتها في حلف الناتو، وعلى تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يتأرجح موقفها تجاه أنقرة ودورها في الملف السوري ما بين الدعم حيناً والخذلان أحياناً، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بحليفها الأساسي في المنطقة، المتمثل في الأكراد وميليشياتهم المسماة قوات سوريا الديمقراطية «قسد». الدعم الأمريكي للموقف التركي جاء هذه المرة باهتاً وغير ذي تأثير، واقتصر على مطالبة الرئيس دونالد ترامب روسيا بوقف دعمها لما سماه «فضائح» نظام الرئيس السوري بشار الأسد، والإعراب عن قلق الولايات المتحدة تجاه استمرار وتصاعد العنف في إدلب، وهي المطالبة التي لم توجه مباشرة إلى موسكو المعنية بها، بل جاءت في سياق مكالمات هاتفية أجراها الرئيس الأمريكي مع نظيره التركي وأبلغه خلالها بالرغبة الأمريكية في رؤية نهاية لدعم روسيا للفضائح التي يرتكبها

متى ستفكر إسرائيل في شن هجوم نووي ضد إيران؟

نشرت صحيفة «ذا ناشونال إنترست» تحليلاً كتبه روبرت فارلي، وهو كاتب مشارك في الصحيفة، تناول فيه الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط، حيث أكد أن أي حرب في الشرق الأوسط قد تتحول إلى حرب نووية، وهذا سيناريو مرعب، وأشار فارلي إلى أن إسرائيل تحتفظ بأسلحتها النووية كحل أخير.



هجومها هذا على كل حال، فقد تستهدف قواعد ومنشآت عسكرية أخرى، لكن الأرجح أن الحكومة الإسرائيلية تريد تقييد تنفيذ سابقة استخدام الأسلحة النووية إلى أبعد حد ممكن. لكن، هل ستنجح مثل هذه الضربة؟ سوف تحقق الأسلحة النووية دماراً أكبر مما تحققه الأسلحة التقليدية، كما أنها سوف تعبر عن مستوى من الجدية قد يباغت الإيرانيين، كما أن استخدام إسرائيل الفعلي للأسلحة النووية قد يدفع كل دولة في المنطقة (وربما كل دول العالم) إلى تطوير ترسانتها النووية.

نقل الأسلحة النووية

تظل احتمالية تخلي أو بيع إحدى الدول النووية (إيران أو باكستان أو كوريا الشمالية) الأسلحة النووية لمنظمة غير حكومية من أكبر المخاوف التي تشغل بال إسرائيل، إذ إن ردع أي جماعة إرهابية أصعب من ردع دولة تقليدية، حتى وإن لم تستخدم هذه التنظيمات الإرهابية هذه الأسلحة النووية ضد أهداف إسرائيلية، إلا أنها قد تستطيع أن تحصل على تنازلات من إسرائيل رغماً عنها. وقد تفكر إسرائيل في مثل هذا السيناريو أن تستخدم الأسلحة النووية من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذا التخلي أو البيع للأسلحة النووية أو تدمير أسلحة العدو النووية بعد استلامها، وهو ما سوف يعتمد على وجود معلومات استخباراتية ممتازة لديها عن التخلي عن هذه الأسلحة، إلا أنه يصعب جداً على دوائر الاستخبارات الإسرائيلية المتميزة توفير مثل هذه المعلومات.

تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية أسوأ سر مكنون في العلاقات الدولية، فقد حصلت إسرائيل منذ سبعينيات القرن العشرين على سلاح الردع النووي من أجل الحفاظ على توازن قوى في صالحها مع جيرانها، ولم تفكر إسرائيل بجدية في استخدام هذه الأسلحة إلا أثناء مرورها ببعض اللحظات الصعبة كما حدث في حرب أكتوبر 1973.

ويبدو أن السيناريو الأوضح، هو أن إسرائيل لن تلجأ إلى أسلحتها النووية إلا في الرد على هجوم نووي أجنبي، لأنها تتمتع بمنظومة دفاع صاروخ ودفاع جوي ومنظومة إطلاق متقدمة للغاية، ويصعب على المرء أن يتخيل أي سيناريو تستطيع فيه أي دولة أخرى -غير الدول النووية الكبرى- شل إسرائيل من أول ضربة؛ وعليه، فإن أي معتد يوقن تماماً أنه سوف يتلقى ضربات انتقامية هائلة وبسرعة خاطفة، وسوف يكون هدف إسرائيل هو تدمير قدرات العدو العسكرية (ولنقل إيران جلاً) وكذلك إرسال رسالة مفادها، أن أي هجوم نووي على إسرائيل سوف يقابله انتقام كارثي لا يمكن تصوره.

ضربة نووية استباقية

إن بدا لإسرائيل أن دولة معادية (ولنقل إيران جلاً) قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحصول على أسلحة نووية والأنظمة اللازمة لإطلاق هذه الأسلحة، فإنها سوف تفكر جدياً في شن هجوم نووي استباقي. ونستطيع أن نتخيل في حالة إيران أن المخططين الإسرائيليين لن يروا أن الهجوم التقليدي قاتل بما يكفي لتدمير البرنامج الإيراني أو تعطيله، ففي مثل هذا السيناريو وفي ظل غياب التدخل المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، ربما تقرر إسرائيل شن هجوم نووي محدود على المنشآت الإيرانية.

وبما أن إيران لا تمتلك منظومة دفاع صاروخية باليستية متطورة، فعلى الأرجح أن تطلق إسرائيل أسلحتها النووية عن طريق صواريخ باليستية متوسطة المدى من طراز (أريحا 3) ومن المتوقع كذلك أن تقتصر إسرائيل في هجومها على أهداف لها علاقة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني، وبعيداً عن مناطق المدنيين. وبما أن إسرائيل سوف «تنتهك» العرف النووي في

أبوظبي تطرح عطاءات بـ 10 مليارات درهم في 2020



وتحقيق أفضل النتائج في مستوى الخدمات على الأجل الطويل. وتأتي هذه العطاءات في أعقاب إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، قانوناً عام 2019 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، حفظه الله، قد اعتمد برنامج «غداً 21» بميزانية قدرها 50 مليار درهم لتستثمر على مدى الأعوام 2019-2021.

أعلنت حكومة أبوظبي، أمس، عزمها طرح عطاءات شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 10 مليارات درهم خلال العام الحالي 2020، وذلك لمشاريع في البنية التحتية في جميع أنحاء الإمارة. وتأتي هذه العطاءات ضمن مبادرة خاصة بالشراكات أطلقها برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية «غداً 21»، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية في أبوظبي، عبر التركيز على الاقتصاد والمعرفة والمجتمعات. ويواصل برنامج «غداً 21» الاستثمار في الأعمال من خلال هذه المبادرة الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي ستتيح الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة من خلال شراكات مع مؤسسات حكومية في تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسية، ضمن قطاعات متنوعة مثل الخدمات الاجتماعية والبلدية والنقل. ويدعم نموذج الشراكات بين القطاعين نمو القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية، واعتماد أفضل ممارسات التنفيذ،

الإمارات أفضل سوق جاذبة للسيارات إقليمياً



تصدرت الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كأفضل سوق جاذبة للسيارات، كما احتلت المركز الـ 19 عالمياً، خلال الربع الأخير من عام 2019، وفقاً لأحدث إصدار من «مؤشر المخاطر / المكافآت» في مبيعات السيارات، الذي يصدر بصفة ربع سنوية عن مؤسسة «فيتش سوليوشنز» للدراسات الاقتصادية. وحصلت الإمارات على 70.6 درجة في المؤشر العام، وكانت الدولة الوحيدة من دول المنطقة التي دخلت قائمة الـ 20 الكبار عالمياً. وأفادت «فيتش» أن الإمارات نجحت في مواصلة الأداء الفائق لتمتعها ببيئة تشغيلية عالية الاستقرار ومنخفضة المخاطر، حيث حصلت في مؤشر انخفاض المخاطر على 81.5 درجة، كما حصلت على 91.7 درجة في انخفاض مخاطر الصناعة. وذكر التقرير أن الإمارات حصلت على 81.5 درجة في جودة البيئة التنظيمية، وارتفاع مستوى المدنية، وارتفاع مستوى الإنفاق لدى غالبية السكان.

النفط يرتفع أكثر من 2% بفعل تباطؤ «كورونا» وتحرك أمريكي ضد فنزويلا



ارتفعت أسعار النفط أكثر من 2% يوم أمس، مع انحسار المخاوف من تراجع الطلب بسبب انتشار فيروس كورونا في الصين، في حين شحت الإمدادات مع تحرك الولايات المتحدة لحجب مزيد من الخام الفنزويلي عن السوق. وتحدد سعر التسوية لخام برنت عند 59.12 دولار للبرميل، مرتفعاً 1.37 دولار، بما يعادل 2.4%. وأغلق الخام الأمريكي على 53.29 دولار، بزيادة 1.24 دولار أو 2.4%. وأظهرت بيانات رسمية تراجع حالات الإصابة الجديدة بالفيروس في الصين لليوم الثاني، لكن منظمة الصحة العالمية قالت إنه لا تتوافر بيانات كافية لمعرفة إن كان الوباء قيد الاحتواء. وسجلت الأسهم الأمريكية مستويات مرتفعة جديدة توقعاً لإجراءات تحفيز اقتصادي من الصين في مواجهة تداعيات الفيروس.

شرق أفريقيا.. الأمن وإرث المشاشة

دراسات عالمية



شرق أفريقيا
الأمن وإرث المشاشة

جيلبرت خادياجالا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



العدد 86

تأليف: جيلبرت خادياجالا
تاريخ النشر: 2009

بشؤون القارة؛ وهي:

- مواجهة إفريقيا الكثير من التحديات العالمية في عالم سريع التغير؛ كالاختراع العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والتأثر الشديد بمظاهر انعدام العدالة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي الحالي.
- وجود حاجة ملحة -بينما نتعامل وأزمات اليوم- إلى أن نتطلع إلى المستقبل؛ فبحلول عام 2050، من المقدر أن يناهز عدد سكان القارة الإفريقية 1.9 مليار نسمة تقريباً، وبينما تتسارع وتيرة التغير على الصعيد الدولي، فإن تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الإفريقي وللمنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية على الاستجابة للتحديات الجديدة، يظل بطيئاً ومحفوفاً بالتحديات.
- كون الاتفاق على إرساء توازن ملائم بين مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة العنف العرقي داخل الدول، ما يزال من الموضوعات التي تدور مناقشات ساخنة بشأنها، لكن من بين الأمور التي أصبحت تلقى قبولاً واسعاً الآن، أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف المتفرج، إزاء: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

يشمل مصطلح «شرق أفريقيا» الدول السبع الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وهي: جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وكذلك تنزانيا؛ نظراً إلى ما لها من تفاعلات تاريخية وسياسية قديمة، إزاء كل من كينيا وأوغندا، ضمن إطار جماعة شرق أفريقيا. وينبع أهم التحديات أمام الأمن البشري في هذه المنطقة من هشاشة دولها وأنظمتها السياسية، وشح مواردها، وتدهور بيئتها. وقد أسهمت تلك العوامل كافة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول، وبالحدود بين الدول، وبالتطرف السياسي. وقد تمخض العنف المرتبط بالحروب الأهلية والحروب بين الدول كذلك، عن حالة من غياب سلطة الدولة؛ وهذا أسهم في تثبيت مظاهر انعدام الأمن على المستوى المجتمعي، وفي تضيق سبل العيش على المواطنين؛ ونتيجة لذلك، فإن الأمن البشري -بالإضافة إلى الحالة الخطيرة من انعدام الاستقرار السياسي والبؤس الاقتصادي- يبقى مهدداً على خلفية تصاعد العنف الطائفي، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان، سواء داخل المنطقة الواحدة أو ما بين المناطق المختلفة. وقد كان لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي أصدائها الواسعة على المستوى العالمي أيضاً؛ حيث استقطبت الأطراف، والمؤسسات، والموارد الدولية. ومنذ مطلع القرن الجديد، أنهكت الصراعات التي هي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية، طاقات المجتمع الدولي. وتتواصل المشاركة الدولية؛ بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة؛ مثل: الإرهاب والقرصنة، وهي تهديدات تستغل مواضع الضعف القديمة في دول المنطقة ومجتمعاتها.

تحدد هذه الدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وهي تشمل:

- ضعف الدول والحكومات التي تفتقر إلى السلطة والمشروعية؛ وهذا أدى إلى ضعف التنظيم الأمني.
 - الضعف البيئي والضعف الصحي اللذين فاقما عجز الدول والمجتمعات عن إنتاج الغذاء وسبل العيش المادي الأخرى.
 - انتشار الجماعات الخارجة على القانون، والجماعات المهمشة، والجماعات المعرضة للتقلبات المناخية، وللعنف المجتمعي والعنف الأهلي، ولإهمال الدولة.
 - سهولة التأثير بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية.
- وتلخص الدراسة النقاط الرئيسية التي انتهت إليها المناقشات التي عقدتها مؤخراً معاهد دولية عدة، مهتمة

- إبداء الدول الأوروبية الرئيسية والولايات المتحدة اهتماماً جديداً بتعزيز القدرات الإفريقية على إدارة الصراعات، وفي الوقت ذاته تتولى الصين والهند -وهما اللاعبان الجديان في القارة- تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال البنى الأساسية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا.
 - أن نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي لمعالجة الصراعات القائمة أمر مهم، ولكنه لا يكفي للتصدي للتحديات المستقبلية، كما أن مشاركة المؤسسات الحكومية والدولية هي أيضاً لا تكفي. إن الأجندة الخاصة بإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع ستكون طويلة وشاقة، ولا بد من إيجاد الحوافز والمشجعات، من أجل مشاركة المجتمع المدني الإفريقي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والشتات الإفريقي في تقرير مستقبل القارة. إن الكثير من التحديات الأكثر خطورة أمام الأمن البشري والأمن الدولي، يرتبط ارتباطاً خاصاً بالقارة الإفريقية، ويتأثر مستقبل إفريقيا تأثيراً مباشراً بالجدل الدولي الدائر حول تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، وحول كيفية الاستجابة للضغوط الناشئة عن الزيادة السكانية ومتطلبات الهجرة الدولية، وحول التأثير العالمي لانتشار الأمراض والأوبئة، بما تضعه هذه الأمور من تكاليف اقتصادية وبشرية باهظة على عاتق القارة.
 - وهناك آليات يمكنها التصدي للتحديات القائمة؛ كآليات الإقليمية؛ إذ من غير الممكن أن تنجح المبادرات الدولية والوطنية للتصدي للتحديات المُمثلة بهشاشة الدولة، وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب على المدى الطويل، من دون قيام مؤسسات إقليمية راسخة، تكون مهمتها بناء القدرات الجماعية على حل المشكلات، وإرساء القواعد والمعايير الموحدة، إزاء ما يتعلق بالأمن والحوكمة، وتعزيز التكامل الاقتصادي.
 - وكذلك، فإن هناك أهمية أيضاً للآليات الدولية التي يمكنها مواجهة تلك التحديات؛ فقد شاركت الأمم المتحدة في التصدي لقدر متصاعد من المشكلات المتعلقة بإخفاق الدول إلى جانب إحلال السلام في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال أتاحت بعثة الأمم المتحدة في السودان فرصة فريدة للمجتمع الدولي للإسهام في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.. وربما لا يتوافر لبعثة الأمم المتحدة في السودان في أي وقت، الموارد اللازمة للتصدي للتحديات كافة، ضمن المهمة المكلفة بها، ولكن وجودها -مع ذلك- يؤكد التزام المجتمع الدولي بتحقيق مرحلة انتقالية سلمية في السودان. ولكن على عكس بعثة الأمم المتحدة في السودان، تواجه البعثة المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور وضعا
- غير مستقر، من خلال السعي للمحافظة على سلام هش، وحماية المدنيين في ظل غياب القدر الكافي من الموارد؛ لإحداث فرق حقيقي على الأرض.
- وأوردت الدراسة توصيات مهمة بشأن مواجهة الصراعات وتحقيق الازدهار في القارة؛ وهي:
- أن ضعف الدول هو السبب الرئيسي وراء معظم الصراعات في شرق إفريقيا، ولا بد أن تسعى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز قدرات الدول؛ بوصفها جهاتٍ مهمتها إحلال النظام وتحقيق الازدهار.
 - وجود دور يتعين على الأمم المتحدة والأطراف المانحين الآخرين أن يؤديه في مساعدة دول شرق إفريقيا على التعامل بينهم وبين المشكلات التي تتجاوز الحدود الوطنية فيها؛ مثل: التحديات البيئية، وتدفقات اللاجئين، والقرصنة، والتهديدات الإرهابية. بيد أن المشاركة الدولية المستمرة في معالجة تلك القضايا تحدّ من قدرات الأطراف الإقليميين على بناء قدراتهم المحلية؛ ولذلك، فإن المشاركة الدولية يجب أن تكون استراتيجية ومحدودة ومقيدة زمنياً، بما يفسح المجال للعمليات الداخلية لحل المشكلات على المستوى الإقليمي.
 - ضرورة أن تعيد دول المنطقة النظر في نمط بناء مؤسساتها، بحيث تبعد عن ظاهرة تعددية المؤسسات، وازدواجيتها الموروثة من عقود سابقة، وتتجه نحو إرساء مؤسسات تتميز بالمزيد من وضوح الأهداف، والتركيز على الجوانب العملية والوظيفية. وعلى العموم، فإن المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، تتيح أساساً أكثر استقراراً؛ من أجل السلام والأمن على المستوى الجماعي.
- يتضح من سياق مجمل الدراسة، أن التهديدات للأمن في شرق إفريقيا، تنبع من مصادر عدة، كما أن إيجاد الحلول لتلك التهديدات هو أيضاً عملية مستمرة، تقوم على تجريب أدوات السياسة العامة المختلفة. ولكن يلاحظ أن سلسلة انعدام الأمن التي تتسم بها منطقة شرق إفريقيا، تخللتها مراحل من الاستقرار والازدهار، وإن بدت تلك المراحل أحياناً صعبة المنال.
- إن إيجاد آليات دائمة للتصدي للصراعات، أمر يرتبط غالباً بمرونة الجماعات والمجتمعات، واستعدادها للدفاع عن نفسها ضد التقلبات التي تشهدها الطبيعة، أو ضد العراقل التي يضعها الإنسان.. بيد أن وضع المؤسسات وقواعد الحوكمة في دول شرق إفريقيا، يقوض قدرة معظم تلك المجتمعات على العمل بفاعلية؛ ومن هنا يأتي تركُّز الكثير من القضايا المختلفة، بدءاً بانعدام أمن الدول والأنظمة وانتهاءً بالضعف البيئي وضعف الموارد، حول طبيعة النظام الإقليمي والنظام السياسي.

القواعد العسكرية الأمريكية في أفغانستان

13 قاعدة عسكرية
موزعة في مختلف المناطق:

- ★ معسكر مرمل الشريف
- ★ قاعدة العمليات المتقدمة جامبيري
- ★ قاعد شيند الجوية
- ★ مطار جلال آباد
- ★ معسكر أرينا، هيرات
- ★ معسكر داهلكي
- ★ معسكر دواير
- ★ معسكر تشابمان
- ★ قاعدة العمليات المتقدمة لايتنينغ
- ★ مطار قندهار
- ★ معسكر شراب
- ★ قاعدة باغرام الجوية
- ★ قاعدة كابول



نحو

14 ألف جندي

عدد القوات الأمريكية في أفغانستان اعتباراً من يوليو 2019